تمهيد: يعتبر التكامل الاقتصادي سمة من سمات التنمية الاقتصادية و التطلع للوحدة الاقتصادية في الوقت الراهن، و هذا لما تطلبه مقتضيات البيئة الاقتصادية المتنامية باستمرار، فمن الناحية التاريخية ترجع فكرة التكامل الاقتصادي و أساسيته إلى الاقتصادي " فاييز" عام 1950م حيث بين أن التكامل الاقتصادي يجمع بين أسس نظرية التجارة، الحرية أو الحماية. لذا تأكدت أهمية التكامل الاقتصادي في النصف الثاني من القرن العشرين، و أصبح جليا أن عملية النهوض بالاقتصاديات نحو التقدم لن يتحقق بالسرعة و الشكل المطلوبين دون تكامل اقتصاديات الدول في شكل اتحادات جمركية أو مناطق تجارة حرة ...إلخ.

ربطت الدراسات الاقتصادية انطلاقا من الثمانيات القرن الماضي التكامل الاقتصادي بمبدأ الكفاءة الإنتاجية من خلال استغلال الموارد بصورة مشتركة ضمن منطقة اقتصادية لا تتعدى الحدود الوطنية. و قد أخذت الدعوة إلى التكامل تتوسع في أواخر القرن العشرين و بداية القرن الواحد و العشرين، فازداد عدد الدول التي اعتمدت سياسة التكامل الاقتصادي في العالم سواء كانت الدول المتقدمة أو الدول المختلفة.

أولا: تعريف التكامل الاقتصادي:

يعرف التكامل الاقتصادي بأنه عملية و حالة إذ:

بوصفه" عملية" "فإنه يتضمن التدابير التي يراد منها إلغاء التميز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى دول متخلفة"، و"حالة" "إذ يتمثل في انتقاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية"، إكما يعني بالتكامل الاقتصادي أيضا جمع ما ليس موحدا في إطار علاقة تبادلية تقوم على التنسيق الطوعي و الإرادي بهدف توحيد أنماط معينة من السياسات الاقتصادية بين مجموعة من الدول تجمعها خصائص و مميزات محددة تستهدف المنفعة المشتركة من خلال إيجاد سلسلة من العلاقات التفضيلية، بذلك يكون التعاون قاعدة أو أساس التكامل و الخطوة الأولى المؤدية إليه، حيث انه في ظل التعاون تحتفظ الوحدات الاقتصادية المتعاونة بخصائصها المتميزة من دون أن ينشأ عنه مؤسسات جديدة . أما في ظل التكامل فتنشا عنه مؤسسات جديدة مع وجود نية توسع العلاقات التعاونية إلى ابعد من النشاط المحدد في بادئ الأمر.

يمكن تعريف **التكتل الاقتصادي** الدولي على أنه درجة معينة من التكامل الاقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا وجغرافيا وتاريخيا وثقافيا واجتماعيا التي تجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة بهدف تعظيم تلك المصالح وزيادة التجارة الدولية لتحقيق أكبر عائد ممكن من التبادل فيما بينها ومن ثم لوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لشعوب تلك الدول.

ثانيا: صور التكامل الاقتصادي

توجد عدة أنواع أو مستويات للتكامل الاقتصادي بدءا بالترتيبات المرنة الخاصة بمنطقة الكومنولث، إلى الاندماج الاقتصادي التام يفرق المحلل الاقتصادي بين خمس صور من التكامل الاقتصادي يمكن لنا أن نفرق أو نميزها من خلال الأتي:

1: اتفاقية التجارة التفصيلية: تمثل اتفاقية التجارة التفضيلية تاريخيا أول صور التكامل الاقتصادي حيث يقوم اثنين أو أكثر من الدول المشتركة في الإتفاق بتخفيض العوائق التجارية فيما بينها بينما تحافظ على مستوى عال من العوائق على السلع و الخدمات المستوردة من الدول الأخرى و يعد نظام الكومنولث التميزي هو النموذج التاريخي الذي يمثل هذه الاتفاقية، و يعتبر هذا الشكل أكثر الإشكال رخاوة Move Loose و أفضل مثال على ذالك الكومنولث البريطاني للتفضيل التجاري الذي أسس عام 1932 على يد المملكة المتحدة و مستعمراتها.

وأهم ما تتميز به هذه الاتفاقيات:

- تقتصر هذه المرحلة على تخفيض العوائق الجمركية وغير الجمركية دون إلغائها كلية.
- تنصب هذه المعاملة التفضيلية على الشق السلعي للتجارة الإقليمية بين مجموعة الأعضاء في منطقة التفضيل ولا تمتد إلى الشق النقدي للتجارة الإقليمية فيما بينها.
- تحتفظ الدول الأعضاء في منطقة التفضيل الجمروكي بحق صياغة وتحديد نمط سياستها القطرية في المجال الجمركي وغير الجمركي دون الدخول في ترتيبات مشتركة مع باقي الدول الأعضاء في هذا الخصوص.

2: منطقة التجارة الحرة: و يتم الاتفاق في هذه المرحلة على إلغاء مختلف القيود الجمركية و الإدارية على حركة السلع و الخدمات فيما بينها الدول الأعضاء في المنطقة مع احتفاظ كل دولة عضو بتعريفتها الجمركية تجاه بقية دول العالم، و كانت منطقة التجارة الحرة الأوروبية (EFTA) تعد أكثر مناطق التجارة الحرة بروزا لعدد من السنوات، فهنا تقر الدول الأعضاء إذا كانت مصنعة في بلد عضو فإنها تمر عبر حدودهم بدون رسم جمركية عندما تعبر الحدود داخل منطقة التجارة الحرة.

3: الاتحاد الجمركي: يشابه هذا الشكل مع منطقة التجارة الحرة في انعدام وجود تعريفة جمركية على التجارة فيما بينها إلا انه يلزم أعضاءه بوضع تعريفة جمركية مشتركة تجاه بقية الدول العالم و على هذا فلا توجد مشكلة في انحراف التجارة و هذا ما يسمى ب" **الجدار الجمركي**" و بالتالي فإنها تتعامل مع العالم الخارجي في

مجال التجارة الخارجية باعتبارها دولة واحدة جمركية و يمكن تجاوز المشكلة التي تواجهها منطقة التجارة الحرة و المتمثلة بانتقال السلع بين الدول التي تفرض رسوما أعلى ضمن هذه المنطقة إلا أنه يؤدي إلى نشوء مشكلة توزيع الفوائد الجمركية بين الدول المتكاملة، بالإضافة إلى ذلك فان مجموعة الدول الأعضاء يقوم بالعمل المشترك ككيان واحد في مفوضات الاتفاقيات التجارية مع الدول الأعضاء و يعد البنيلوكس'BENELUX' من ابرز أمثلة الاتحاد الجمركي .

4: السوق المشتركة: تشمل السوق المشتركة إلى جانب الخصائص اللازم توفرها في الاتحاد الجمركي على خاصية انتقال السلع و حريتها و خاصة حرية انتقال عناصر الإنتاج من بينها العمل و رأس المال، على ذلك تشكل هذه الدول الأعضاء سوق موحدة يتم في إطارها انتقال السلع و الأشخاص و رؤوس الأموال في حرية تامة حيث يعتبرها بعض الاقتصاديين المرحلة الأكثر تقدما من سابقتها ، وهذا ما يترتب عليه زيادة مجالات الإنتاج و تحقيق استغلال الأمثل لعناصر الإنتاج المتاحة و بذلك تصبح الدول الأعضاء سوقا واحدة تنتقل بداخلها السلع المحلية بحرية تامة، كما يصبح في استطاعة العمال العمل في أي منطقة.

5: الوحدة الاقتصادية: هي المرحلة الأعلى درجة من مرحلة السوق المشتركة حيث بالإضافة إلى إلغاء القيود على حركة السلع و الخدمات و انتقال عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء و توحيد التعريفة الجمركية للدول الأعضاء تجاه العالم الخارجي ، فإنه يتم من خلال هذه المرحلة أيضا تنسيق السياسات الاقتصادية و المالية و النقدية و هذا بهدف إزالة التميز الناشئ بين هذه الدول و لاشك أن هذا يثير قدرا من المشكلات بالذات المرتبطة منها باختلاف الحالات و الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية للدول المتكاملة بحيث كل حالة تستدعي اتخاذ سياسات اقتصادية تناسب اقتصاديا تتناسب ظروفها.

6: الاتحاد النقدي : يختلف الكثير من الباحثين حول الاتحاد النقدي كأحد مراحل التكامل الاقتصادي، حيث يعتبره البعض إجراءا من إجراءات توحيد السياسات الاقتصادية و المالية التي تتم على مستوى المرحلة السابقة– الاتحاد الاقتصادي –و يتم ضمن هذه المرحلة تنسيق السياسات النقدية والمصرفية فيما بين الدول الأعضاء حيث يتم :

تأسيس عملة موحدة بين الدول الأعضاء في الإتحاد.

تبني سياسة نقدية موحدة داخل الاتحاد.

تأسيس بنك مركزي يشرف على تنفيذ السياسة النقدية.

إن قيام التجارة وتحويل رؤوس الأموال بين الدول المتكاملة ضمن هذه المرحلة يتوقف على إمكانية تحويل العملات للدول المشتركة، فتقوم هذه الدول بتوحيد سياساتها النقدية ، أي بالإضافة إلى انتقال عناصر الإنتاج بدون قيود بين الدول الأعضاء وتحرير تجارتها السلعية فإن الاختلاف في العملات الوطنية لهذه الدول قد يؤدي إلى عدم تحقيق أهداف الدرجات السالفة الذكر.و من الأمثلة البارزة لهذه الدرجة من التكامل هو الاتحاد النقدي الأوربي .

7: الاندماج الاقتصادي الكامل : كما يسمى بالاندماج الاقتصادي ، و يعتبر التكامل الاقتصادي التام آخر درجات التكامل الاقتصادي وبمقتضاه تصبح اقتصاديات الدول الأعضاء كاقتصاد واحد، وفيه يتم توحيد السياسات الاقتصادية بحيث يتبع الأعضاء نفس السياسات الاقتصادية و المالية و الاجتماعية ، ويقوم الاتحاد بإنشاء سلطة فوق قومية تراقب تنفيذ تلك السياسات الموحدة، فإنه يمكن في ظل هذا الاتحاد تحقيق كافة المزايا المترتبة على قيام التكامل الاقتصادي من تحقيق الكفاءة في استغلال الموارد الاقتصادية وما يترتب عليها من زيادة الدخول الحقيقية وتحقيق العدل في توزيع الدخل بين المواطنين مما يؤدي إلى زيادة الرفاية الاقتصادية وغالبا ما يجمع ىذا النوع من الاتحاد بين الوحدة الاقتصادية والوحدة السياسية للبلدان المشتركة فيه حيث يعتبره منظرو ن التكامل اللبنة الأساسية الممهدة لإنشاء التكامل السياسي .كما يمكن القول أنه في الاتحاد الاقتصادي التام يتم توحيد كافة السياسات الإنتاجية والنقدية والضريبية والتجارية والاجتماعية وغيرها ، وإيجاد سلطة إقليمية وجهاز إداري لتنفيذ هذه السياسات تعمل كل دولة عضو على تقليص سلطاتها الذاتية في هذه المجالات لصالح السلطة الإقليمية المخولة بذلك.

ثالثا: مقومات التكامل الاقتصادي

من الطبيعي أن نجاح عملية التكامل الاقتصادي يتوقف على مدى ما يتوفر لها من مقومات أو وسائل تحقق عملية التكامل و يمكن التمييز بين المقومات غير الاقتصادية و المقومات الاقتصادية.

أولا: المقومات غير الاقتصادية: و هي تعكس الأبعاد الأساسية الأخرى للتكامل الاقتصادي و العملية الإنتاجية الاقتصادية بصفة عامة و تأتي في مقدمتها البعدان الزمني و المكاني من جهة و من جهة أخرى البعدان السياسي و الاجتماعي .

1. **المقومات الجغرافية:**

و تشمل هذه الأخيرة في توافر الإطار المكاني أو الفضاء الجغرافي المناسب لإقامة تكامل اقتصادي قابل للاستمرار و التطور، بكل ما ينطوي عليه و يتضمنه من خصائص جغرافية(المساحة، السكان، الحدود الاقتصادية للمنطقة، المناخ، طبيعة الأرض و التضاريس) و موارد طبيعية (في باطن الأرض و على سطحها و في أجوائها و مياهها و سواحلها) أو موارد اقتصادية عمومية تدخل هذه الأخيرة ضمن المقومات الجغرافية الاقتصادية). و من الواضح انه كلما كانت الخصائص أفضل نوعية كانت الموارد أكثر وفرة حيث تساعد هذه المقومات في تسريع خطوات التكامل الاقتصادي.

2. **المقومات التاريخية:**

تتمثل في مدى قوة الروابط التاريخية بين مجتمعات البلدان المتكاملة و اشتراكها في التطور من وجهة النظر التاريخية، و تحديد في تاريخها المشترك سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية – الثقافية أو السياسية– المؤسسة بما في ذلك كفاحها المشترك ضد السيطرة، و من الطبيعي أن يكون التكامل الاقتصادي أكثر يسرا و سرعة كلما كانت هناك روابط تاريخية أوثق و عناصر مشتركة أكثر بين هذه التجمعات .

3. **المقومات الاجتماعية و الثقافية:**

تتمثل البيئة أو الفضاء الاجتماعي للتكامل الاقتصادي الذي يمكن أن يطلق (العنان) أو يعرقل خطواته بشكل جدي و تتركز قبل كل شيء في قدر من التقارب أو التماثل في النسيج و الوعي الاجتماعي و في ثقافات البلدان المتكاملة و في العادات و التقاليد، و هنا أيضا كلما كان هذا التقارب أو التماثل اكبر لم يكن أكثر سهولة في سلالة فحسب، و إنما أكثر ضرورة خاصة إذ شمل عناصر أساسية في البناء الاجتماعي لهذا الجانب بين هذه البلدان كاللغة العربية و الدين.

و مما لاشك فيه فإن تماثل و تجانس البناء الاجتماعي بين هذه البلدان لا يمنع من وجود اختلاف و تنوع في هذا الجانب سواء الاجتماعي أو الثقافي، كما يمكن أن يكون لهذين الجانبين دورا هاما في زيادة قدرات هذه البلدان و تعزيز أفاقها و تطورها إن لم تتحول إلى حساسيات تعيق التكامل و تلحق أضرار بشعوب المنطقة.

4. **المقومات السياسية – المؤسساتية:**

و تتمثل هذه الأخيرة في مدى وجود إدارة سياسية مشتركة و قدر كاف من التوافق بين الأنظمة السياسية و الاقتصادية حيث تقوم العلاقات السياسية بين هذه الدول و بين حكوماتها على أساس الاحترام و حسن الجوار و التوافق بينها.

5. **المقومات الاقتصادية:**

أ- مقومات النشاط و النمو الاقتصادي بوصفه المساهمين في عملية التكامل الاقتصادي، فالتكامل الاقتصادي يقوم على وفرة الموارد و على أسواق أكثر اتساعا فوفرة الموارد تساهم في العملية الإنتاجية و هي تمثل العرض أما الأسواق فهي تمثل نطاق الطلب، و لكن يتم توظيف هذه الموارد و استخدام الأسواق يعين توفير البنى التحتية اللازمة و الآليات المناسبة لتنظيم النشاط الاقتصادي.

ب-تجانس الاقتصاديات القابلة للتكامل إذ يجب أن يكون التكامل بين هياكل متجانسة و متماثلة أي خلق فضاء حقيقي متكامل.

ج- يجب على الدولة التي تريد الانضمام إلى التكتل الاقتصادي أن تقوم بسد عجزها إذ كان اقتصادها يعاني من عجز أو التخلص من الفائض في حال وجوده و لكن هذا ليس أمرا سهلا بالنسبة لأي دولة .

د- توفر وسائل النقل و الاتصال للمساعدة على التوسع التجاري بين الدول المتكاملة وهذا لتسهيل عملية انتقال الأشخاص و السلع و قيام صناعات كبرى.

ه-توفر عناصر الإنتاج اللازمة للعمليات الإنتاجية، سواء اتصل الأمر برؤوس الأموال المادية أو بالموارد الاقتصادية و هنا تظهر أهمية عنصر العمل. التخصص و تقسيم العمل بحيث أن التكامل يحقق عائدا كبيرا نتيجة تكامل هذه الدول.

رابعا: أهداف التكامل الاقتصادي:

لا يعد التكامل الاقتصادي بين الدول هدفا بحد ذاته و إنما هناك عدة أهداف تسعى أطرافه إلى تحقيقها من خلال التكامل و هي أهداف اقتصادية و اجتماعية و سياسية يمكن إجمالها في ما يلي:

1. **الأهداف الاقتصادية:** هناك عدة عوامل اقتصادية دفعت بالدول إلى قيام التكامل من اجل تحقيق أهداف اقتصادية من بينها.

- -تحقيق الكفاءة الإنتاجية بسبب زيادة المنافسة؛

- يهدف التكامل الاقتصادي إلى تقسيم العمل و التخصص الإنتاجي بين مجموعة الدول؛
- التشجيع على تنفيذ المشروعات الإنتاجية و الخدمية من قبل القطاعين العام و الخاص؛
- اكتساب مركز تفاوضي قوي تستطيع الدول المتكاملة من خلاله الحصول على شروط أفضل من مجال التبادل التجاري؛
- يعمل التكامل الاقتصادي على التقليل من درجة المخاطر التي تصاحب الاستثمار في المشروعات كبيرة الحجم.

2. **الأهداف الاجتماعية:** هناك عدة أهداف اجتماعية من بينها:

- يؤدي إلى حرية انتقال الأفراد و العمالة بين مجموعة الدول المتكاملة؛
- تتبادل القيم الحضارية بين دول التكامل الاقتصادي؛
- يتيح التكامل إمكانية إثراء الحياة الفكرية و الثقافية لأطراف التكامل؛
- يعزز العلاقات الاجتماعية بين الدول المتكاملة؛
- التعرف على قيم و مبادئ و عادات و تقاليد الدول المتكاملة؛

3. **الأهداف السياسية:** كما لا يمكن أن يخلو التكامل الاقتصادي من بعض الأهداف السياسية و المتمثلة في ما يلي:

- تقليل المنازعات بين الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية و القضاء على العنصرية فيما بينهم؛
- التقريب بين المواقف و وجهات النظر تجاه المشاكل و الصراعات الدولية ؛
- يهدف إلى تكوين مدخل للتعاون الأمني و الدفاع المشترك في ظروف الحرب و العدوان؛
- يؤدي إلى تعزيز الروابط السياسية بين الدول الأعضاء؛
- ايشاعة أجواء الثقة و التفاهم و الاستقرار السياسي في المنطقة؛

- تعميق العلاقات الاقتصادية و تحسين الأجواء السياسية بتشكيل إطار سياسي اقتصادي يزيل التوتر و الخلافات الحدودية و غيرها؛
- تعزيز القوى السياسية للدول الأعضاء؛

خامسا: آثار التكامل الاقتصادي

فيما يلي تحليل لآثار التكامل الاقتصاجي:

أولا-الآثار الساكنة

1-**خلق التجارة :(الأثر الإنشائي)** : و يقصد بذلك خلق (إنشاء) مبادلات بين الدول الأعضاء في الإتحاد ، و يتمثل هذا الأثر تحديدا في الإستعاضة عن الإنتاج غير الكفء لصالح الإنتاج ذي الكفاءة الأعلى و التكلفة الأقل ، أي انتقال مراكز الإنتاج من المصدر المحلي مرتفع التكلفة (قبل إنشاء الإتحاد) إلى مصدر منخفض التكلفة في أحد البلدان الأعضاء (بعد إنشاء الإتحاد) ، بسبب تخصص كل بلد بالمنتجات التي يتمتع بميزة نسبية في إنتاجها و بالتالي زيادة الإنتاج و التجارة ، نتيجة لاتساع السوق في أعقاب التكامل أمام منتجات كل دولة ، و هذا مفيد (أثر إيجابي) لدول الإتحاد و للعالم ككل لأنه يؤدي إلى الإقتراب من التخصص الأمثل للموارد ، وعلى الرغم من هذه الحالة التي تعد إيجابية ، عموما ، فهي تنطوي على أثرين سلبيين هما :

- احتمال وجود مصدر آخر للإنتاج اقل تكلفة خارج الإتحاد .

- تضرر بعض الأعضاء و بخاصة في الأجل القصير ،ذلك أن المنتج الأقل سيخسر و ينسحب من السوق لصالح المنتج الأعلى كفاءة

2- تحويل التجارة (الأثر التحويلي) : و هي تعبير عن عكس الحالة الأولى فهي تعني التحول من مصادر للمنتجات منخفضة التكلفة إلى مصدر للمنتجات مرتفعة التكلفة و ذلك نتيجة تزايد الحماية الممنوحة للمنتجين المحليين عن طريق فرض التعريفة الجمركية تجاه العالم الخارجي و عادة ما يكون هذا التحول في اتجاه زيادة التجارة بين الدول أعضاء الإتحاد الجمركي على حساب تجارتها مع الدول الخارجية التي تتجه للإنخفاض و بهذا المعنى فإن أثر تحويل التجارة يكون سلبيا على الإنتاج و بالتالي تنقص الرفاهية الإقتصادية للدول الأعضاء .

ثانيا: الآثار الديناميكية : بالإضافة إلى ما يحققه الإتحاد الجمركي من آثار ساكنة هناك آثار ديناميكية تتمثل في : زيادة درجة المنافسة ، توسيع نطاق السوق.

1-**اتساع نطاق المنافسة** : تعد الزيادة في درجة المنافسة داخل دول الإتحاد مع إزالة التعريفة الجمركية من أهم المكاسب أو المزايا الديناميكية الناجمة عن الإتحاد الجمركي ، ففي ظل الحماية الجمركية يتمتع المنتجون – خاصة المحتكرون أو الذين يتمتعون بنفوذ احتكاري – بمزايا تحول دون زيادة الكفاءة أو تخفيض التكاليف و الأسعار ، أما عند تكوين الإتحاد الجمركي و إزالة الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء تشتد المنافسة مما يدفع المنتجون في كل الدول الأعضاء إلى رفع الكفاءة لمواجهة خطر المنافسة أو الإندماج أو الخروج من حلبة المنافسة ، يضاف إلى ذلك أن زيادة حدة المنافسة و اتساع نطاقها داخل منطقة التكامل قد يدفع بحكومات الدول الأعضاء إلى إعادة النظر في سياسات الدعم المختلفة التي تقدمها للوحدات الإنتاجية المتعثرة لأن هذه السياسات – في ظل تصاعد حدة المنافسة –من شأنها إعاقة الوحدات الإنتاجية غير الكفء عن الدخول إلى حلبة المنافسة مع الوحدات الإنتاجية الموجودة بالدول الأعضاء الأخرى في منطقة التكامل .

2-اتساع نطاق السوق : يؤدي الإتحاد الجمركي إلى خلق التجارة أو تحويلها من خلال تعميق التخصص و من ثم الإنتاج والتسويق على نطاق واحد ، مما يحقق للمنتجين المزيد من الوفورات الناجمة عن الحجم و الإنتاج الكبيرين ، و هكذا يؤدي الإتحاد الجمركي إلى توسيع السوق أمام المنتجين مما يساعدهم على تخفيض التكاليف والإنفاق على البحث و التطوير و الذي كان يحول دونها صغر حجم أسواق الدول الأعضاء كل على حدى ، و نمو حجم السوق قد يؤدي إلى توقع زيادة الأرباح في المستقبل و هو ما يعمل على إنعاش الإنفاق الإستثماري ، يضاف إلى ذلك أن المنشآت في الدول غير الأعضاء في منطقة التكامل قد تلجأ إلى إقامة فروع لها في منطقة التكامل و هو ما يعمل على جذب رؤوس الأموال إلى داخل المنطقة.